الأنباء
الاربعاء 22 يناير 2014

راكان النصف والشيخ محمد العبدالله

محمد الهدية وسيف العازمي

أنس الصالح وخليل الصالح

ماضي الهاجري خلال الجلسة

الزلزلة: لماذا تحرم الكويتية المطلقة والأرملة والمتزوجة من غير كويتي من حق السكن

محمد الخالد: قضية تجنيس البدون من أولى أولويات وزارة الداخلية

الشيخ محمد الخالد ود.عبدالحميد دشتي وفيصل الدويسان

الشيخ محمد الخالد

د.علي العبيدي وأحمد المليفي ود.نايف العجمي وياسر أبل

تتمة المنشور ص 14

الإمارات في استضافتها مثل هذه الدولة التي لازالت عدوة ومن يحاول التطبيع مع الكيان الصهيوني يناقض الدستور الكويتي، وهناك من يحاول طمس هذه القضية، وأطالب بندوات ومؤتمرات خاصة بهذه القضية، وموقف المجلس أكبر استبيان ورد ورفض لهذه الشركة.

وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت نتيجة التصويت كالتالي:

صالح عاشور: كلام الأخ فيصل الدويسان اذا كان تحت قبة عبدالله السالم فلا يصح ان تطلب النيابة رفع الحصانة.

مرزوق الغانم: الكلام مو في قاعة عبدالله السالم الكلام في قاعة الصحافيين.

وجاءت النتيجة كالتالي: موافقة 25، عدم موافقة 22، امتناع 1، الحضور 48.

اذن رفض المجلس رفع الحصانة عن النائب الدويسان.

● تقرير اللجنة بطلب رفع الحصانة النيابية عن النائب صفاء الهاشم في القضية 203 جنح الشامية.

● مرزوق الغانم: باسم وباسمكم جميعا أن أرحب برئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة ونتمنى له طيب الإقامة وزيادة التنسيق البرلماني بين البلدين فنزلتم سهلا وحللتم أهلا، والحكومة ترحب بدورها على لسان وزير الدولة الشيخ محمد العبدالله متمنيا للوفد الأردني طيب الإقامة.

● صفاء الهاشم: معارضة لتفصيل التقرير لكن أنا أطلب رفع الحصانة عني، هذه القضية تم رفعها من قبل أحد الأشخاص الذي ينكر أنه من ضمن جماعة الإخوان المسلمين.

جذور الإخوان المسلمين امتدت إلى دولة الإمارات فمعركتي ومعركة الكويت مع كل دول المنطقة وكل من قال عنهم انهم حركة إرهابية.

(قاطعها الرئيس) التزمي باللائحة دون المساس بجهات وتيارات أو أشخاص.

● صفاء الهاشم: أنا قلت إن هذا الشخص حصل على صفقة كبيرة بعشرات الملايين في وزارة الدفاع، وهو تاجر، فأين الكيدية؟!، وموجودة سجلات وزارة التجارة، وكان دفاعي عن الأخ صلاح المضف الذي تم اتهامه وهو من القيادات الكويتية الكفؤة.

● عدنان عبدالصمد: أشيد وأقدر موقف الأخت صفاء بطلبها رفع الحصانة عنها لأنها كفلت حق الآخرين للتقاضي، وأشكرها لأن القضاء سينصفها.

وجرى التصويت وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 49، موافقة 40، عدم موافقة 9، امتناع 0.

إذن المجلس يرفع الحصانة عن النائب صفاء الهاشم.

بند الأسئلة

● أسئلة النائب عبدالكريم الكندري لوزير التربية بخصوص مبررات ايقاف بعثات التطبيقي والجامعة.

● عبدالكريم الكندري: طالعتنا الصحف اليوم (أمس) بمشكلة 3500 طالب قد لا يحصلون على مقاعد دراسية في الجامعة ناهيك عن مشكلة القبول التي تواجه الجامعة والتطبيقي سنويا، الإيفاد للخارج كان مشلولا ومتوقفا لمدة سنتين بحجة تنظيم لائحة البعثات وصدرت اللائحة وتم فتح باب التقديم بتاريخ 24 /9 /2014 وعدد المسجلين قبل الأسبوع لم يتجاوز الـ 15 شخصا، بالرغم هناك أكثر من 200 شخص وذلك لأن اللائحة متعسفة في شروطها وهناك أجيال تنتظر لمدة 3 سنوات أو أكثر ولكن لقلة عدد المتقدمين تم تمديد فترة التقديم، 50 ألف طالب مقابل 400 عضو هيئة تدريس وهذا العدد غير كاف على الاطلاق هناك من لا يرغب في حل هذه القضية، مدير الجامعة لا يريد تعيين أصحاب الشهادات العليا ويطلب بتصريح كل فترة ويقول ما عندي أعضاء هيئة التدريس.

● أحمد المليفي ـ وزير التربية: بالنسبة للقبول في الجامعة فلن أسمح بتكرار مثل هذه القضية بعدم قبول أولادنا في الجامعة ولن أسمح بأن يكون هناك حديث عن الطاقة الاستيعابية وواضع هذا الموضوع نصب عيني، وأنا مؤمن بأن أولادنا لهم الحق في أن يذهب للبعثة لاستكمال دراستهم، لأننا نحتاج إلى أعضاء هيئة تدريس وسندعم هذا التوجه.

● عبدالكريم الكندري: ونحن مع الوزير في تبني هذا النهج، ولكن الردود ستكون في مجلس الجامعة كالآتي: لم نغلق باب التعيينات ولا توجد قاعات. وسيقولون ان الطاقة الاستيعابية غير كافية، فلا توجد رقابة على اليوم الدراسي. نتمنى إنصاف حملة الشهادات العليا الجيدة المتوافقة مع الشروط ولكن هناك نوايا لعدم قبولهم في الجامعة.

سؤال يعقوب الصانع لوزير الإسكان عن استلام قسائم خيطان في القطعتين 3، 4 من وزارة المالية أم لا.

● يعقوب الصانع: كلنا شاهدنا الجلسة الخاصة السابقة للقضية الإسكانية وتكلم عن مشروع آمال وهو مشروع جميل ويعطي الشباب الواعد، أنا تصورت ان القطعتين 3 و4 تم تسليمهما من وزارة المالية الى المؤسسة، والإجابة تؤكد انه لم تتسلمهما الوزارة، فكيف نقول ان هناك مشروعا وآمالا ومازالت القطعتان لم تسلمهما وزارة المالية؟ فلماذا يوعدنا الوزير بالمشاريع؟! ألم يكن هذا تضليلا؟! وهذه مسؤولية الوزير الجديد فبعد تسليم الأراضي ستكون هناك آلية لاستملاك هاتين القطعتين.

● وزير الإسكان ياسر أبل: بخصوص هاتين القطعتين فلم نتسلمهم من الوزارة وكل الاقتراحات قيد الدراسة ونرى أفضل بديل ليستفيد منها المواطن بشكل صحيح.

● يعقوب الصانع: كيف تدرسون شيئا والوزير يقول ان هذه الأراضي لم يتم تسلمها ؟!

● ماجد موسى: قطعتا 3 و4 في خيطان لهما قرار للمجلس البلدي على ان تطرح للمزاد العلني.

● ياسر أبل وزير الإسكان: مشروع آمال أيضا كان مقترحا ونحن الآن نقوم بدراسته.

أسئلة عدنان عبدالصمد لوزير الداخلية عن أسباب تأخير الوزارة في تجنيس من تنطبق عليهم الشروط؟

● عدنان عبدالصمد: الوزير أحال الموضوع كله الى الجهاز المركزي للبدون، أريد موقف الوزارة، الوزير يقول كأن لوزارة الداخلية ما لها دور في التجنيس. مع احترامي لشخص صالح الفضالة فالجهاز يقول كيف تقولون غير محددي الجنسية ونحن نقول عنهم المقيمين بصورة غير قانونية، المؤسسات الحكومية تقول عنهم، كيف ذلك ونحن نعينهم في الجيش هذا تناقض، هل شهادات الميلاد لاتجاز، الجهاز المركزي عقد أوراق البدون في الحكومة، 4 أجيال من البدون وهم لايزالون مقيمين بصورة غير قانونية فنحن لم نحل هذه المشكلة، الجهاز يقول 11400 شخص وأعطيناهم تعليما ومقاعد عددها 5 مقاعد «الله أكبر» هل هذا إنجاز؟! القضية مهمة وحساسة ولكن الأجوبة لم تأت.

يا حكومة حلوها قبل أن نجبر على حلها وهناك ارهاصات لذلك ومنها المظاهرات في تيماء.

● وزير الداخلية محمد الخالد: أشكر سيد عدنان على هذا السؤال وهذا السؤال منذ شهر 8 ومن واجبي ان نحوله الى الجهاز المركزي، وأشيد بالعم صالح الفضالة على أدائه وعمله في الثلاث سنوات الأولى، ومن أولى أولوياتنا هذه القضية ومنذ بداية تقلدي الوزارة زرت صالح الفضالة ودعوته الى اللجنة العليا للجنة في مجلس الوزراء واطلعنا على آلية العمل وكل ما قاموا به منذ 3 سنوات.

بانتظار دعويين مهتمين من لجنة البدون والداخلية والدفاع لوضع آلية عمل متكاملة لحل هذه القضية لم نستطع حسمها وهي قضية متراكمة منذ سنوات، وسنضع خارطة طريق مع اللجنة لحلحلة هذه القضية.

● عدنان عبدالصمد: الوزير حضر اجتماع اللجنة وقال 35 ألفا تنطبق عليهم شروط التجنيس، فكنا نأمل اعطاء المستحقين، هناك تعقيدات من الجهاز المركزي للبدون، وأهم نقطة سؤالي بأنه متى ستكون الدفعة التالية من التجنيس، فكان الجواب الأمر مردود بالردود التي تأتي له من وجود الجنسيات والقيود الأمنية لا نريد ان نجبر على حلها.

● وزير الداخلية محمد الخالد: أنت أكبر من انك تتلفظ بأي إساءة لصالح الفضالة نعم وزارة الداخلية منوط بها وضع تصور لحل هذه القضية، هناك إعادة نظر في القيود الأمنية وشكلت لجنة خاصة مكونة من الاستخبارات وأمن الدولة واستخبارات الجيش لإعادة النظر في القيود الأمنية.

الإحالات

وافق المجلس على جميع الإحالات الواردة في جدول الأعمال (موافقة عامة).

تقارير اللجان

● المداولة الثانية لمشروع المعاملات الإلكترونية ووافق المجلس على التعديلات جميعها على القانون وكلها في الصياغة وتعديلات شكلية. ووافق المجلس على المشروع

البقية ص 16

مطيع: أطالب وزير الإسكان بسنّ قانون يسمح بإصدار وثيقة التملك للمرأة

الدويسان: وزير المالية أقر بأن شركة سنستار إسرائيلية

صالح عاشور وسعدون حماد وجمال العمر

عدنان عبدالصمد

حكيم المجلس وسيد لائحته .. والمادة 77

بعد تنبيه النائب عدنان عبدالصمد رئيس المجلس مرزوق الغانم إلى عدم جواز إبداء رأي على المنصة، رد الأخير بالقول «يا حكيم المجلس وسيد لائحته نحن تلاميذك ونتعلم منك»، لكن في الصفحة 25 من الجلسة العاشرة لمجلس الأمة الأول تمت مناقشة المادة 77 وتم التأكيد على أن للرئيس حق الإيضاح والتوضيح على منصة الرئاسة.

في جميع الجهات التي تشملها الرقابة المالية
عسكر: لا يجوز التجديد للقيادي إذا ثبت عدم رده على ملاحظات ديوان المحاسبة أو أعاق عمل الديوان

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون لمحاسبة القياديين الذين يعرقلون عمل ديوان المحاسبة الرقابي، وجاء في اقتراح عسكر :اتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضافة فقرة جديدة إلى المادة 15 مكررا من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، مع اعطائه صفة الاستعجال وجاء في الاقتراح:

مادة أولى

يضاف الى المادة 15 مكررا من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1976 المشار إليه فقرة أخيرة نصها الآتي:

مادة 15 مكررا فقرة أخيرة:

«وفي كل الأحوال لا يجوز التجديد للقيادي في أي من الجهات التي تشملها الرقابة المالية لديوان المحاسبة الذي يثبت عدم رده على ملاحظات الديوان أو مكاتباته أو يتأخر في الرد عليها دون مبرر وكذلك القيادي الذي يثبت أنه أتى تصرفا أو موقفا من شأنه أن يعوق الديوان عن مباشرة اختصاصاته في الرقابة المالية على الوجه الأكمل».

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية ما يلي:

لا جدل أن للوظائف القيادية طبيعتها الخاصة التي تحتم أن يكون التعيين فيها أو تجديد التعيين لمن يشغلها وفقا لمعايير يرتجى فيها توافر القدرة في القيادي على القيام بأعباء الوظيفة وحسن تصريف أمورها وتسيير المرافق العامة وفقا لأحكام القوانين واللوائح على وجه يحقق الصالح العام.

وإذا كان مجلس الوزراء قد أصدر عددا من القرارات لوضع شروط وضوابط تحكم الاختيار عند التعيين في تلك الوظائف أو تجديد التعيين لشاغلها نظرا لخلو احكام المرسوم بالقانون في شأن الخدمة المدنية من ضوابط عامة تحكم هذا الأمر.

غير أن الواقع العملي وممارسات بعض القياديين في عدم الالتزام بأحكام القوانين واللوائح لاسيما المتعلقة بالأمور المالية اظهر الحاجة لضوابط موضوعية تحكم التجديد في تلك الوظائف وتضمن ألا يتم ذلك إلا لمن ثبت من خلال مراقبة أدائه قدرته وصلاحيته والتزامه بأحكام القوانين واللوائح وابتغاء الصالح العام.

من أجل ذلك أعد هذا الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة 15 مكررا من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 المشار اليه، تمنع الجديد للقيادي في أي من الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة في الأحوال التي بينتها تلك الفقرة.

صرف زيادات موظفي الشركات الخاصة النفطية بأثر رجعي
فيصل الكندري: سأترشح لرئاسة البرلمان العربي

قال النائب فيصل الكندري: بعد التوكل على الله وبعد حصولي على دعم إخواني وزملائي، أعلن ترشيحي لمنصب رئاسة البرلمان العربي.

كما أبشر وأهنئ موظفي الشركات الخاصة في القطاع النفطي بإقرار صرف الزيادات بأثر رجعي، ونشكر وزير النفط على إنصافهم، ولا ننسى دور وجهود نقابة العاملين.